

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السابعة عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 فبراير 2025

إنفاذ الملكية الفكرية: حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والنمو الاقتصادي

مساهمات من إعداد الصين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)

1. في الدورة السادسة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (ACE)، التي عقدت في الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024، وافقت اللجنة على أن تنظر، في دورتها السابعة عشرة، من بين مواضيع أخرى، في "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية المتعلقة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تقدم هذه الوثيقة مساهمتين من دولة عضو واحدة (الصين) ومراقب واحد (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) بشأن تجاربهما في مجال إنفاذ الملكية الفكرية: حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والنمو الاقتصادي.

2. تتناول مساهمة الصين تنفيذ آلية مزدوجة المسار لإنفاذ الملكية الفكرية في مقاطعة تشجيانغ بدمج الآليتين الإدارية والقضائية معًا. وتسلط الضوء على الجهود التي يبذلها مكتب الملكية الفكرية الإقليمي في مقاطعة تشجيانغ لبناء مواطن قوته في مجال الملكية الفكرية، من خلال اتباع نهج ثلاثي الأبعاد لتطبيق الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية، وتعزيز التأزر الفعال بين الإنفاذ الإداري والقضائي للملكية الفكرية، وإقامة التعاون في مجال الإنفاذ مع جميع الأطراف ذات الصلة، بما فيها الجهات صاحبة المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي. وتوضح المساهمة كيف أنشأ مكتب الملكية الفكرية الإقليمي في تشجيانغ (المكتب الإقليمي) والسلطات الإقليمية الأخرى نظامًا موحدًا لتقصي الحقائق من أجل دمج التحقيقات الفنية للملكية الفكرية وعمليات التفتيش والاختبارات والتقييمات.

3. أما مساهمة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فتلخص الأدلة التي جمعتها المنظمة ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (EUIPO) بشأن التأثير السلبي للتجارة في السلع المقلدة والمقرصنة على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتسلط الضوء على المخاطر التي تواجهها هذه الشركات بسبب التعدي على الملكية الفكرية، ولا سيما في حالة الإغلاق أو حتى الإفلاس.

4. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

3 الممارسات المحلية للإنفاذ الإداري للملكية الفكرية دعماً للتطوير المبتكر للشركات

10 أدلة على المخاطر التي يشكلها الاتجار غير المشروع في السلع المقلدة للشركات الصغيرة والمتوسطة

[تلي المساهمات]

الممارسات المحلية للإنفاذ الإداري للملكية الفكرية دعماً للتطوير المبتكر للشركات

مساهمة من إعداد شياويون شي، مدير عام مكتب الملكية الفكرية الإقليمي في تشجيانغ، الصين*

ملخص

تركز هذه المساهمة على ممارسة تطبيق الإنفاذ الإداري لحقوق الملكية الفكرية (IP) واستكشافه من أجل دعم التطوير المبتكر للشركات في مقاطعة تشجيانغ الصينية. وتشمل الممارسات المحددة تعزيز الإنفاذ الإداري لحقوق الملكية الفكرية وتوطيد التعاون في مجال الإنفاذ مع الإدارات ذات الصلة ومنصات التجارة الإلكترونية لمساعدة الشركات على تسوية منازعات الملكية الفكرية بكفاءة.

أولاً. المقدمة

1. تقع تشجيانغ على الساحل الجنوبي الشرقي للصين، وهي واحدة من المقاطعات الرائدة في البلاد من حيث الاقتصاد والتجارة الخارجية والملكية الفكرية. ففي 2023، وصل إجمالي ناتجها المحلي إلى 8.26 تريليون يوان (حوالي 1.14 تريليون دولار أمريكي)، مع إجمالي واردات وصادرات بقيمة 4.90 تريليون يوان (حوالي 0.68 تريليون دولار أمريكي). وبحلول نهاية 2023، كانت تشجيانغ موطنًا لـ 66.27 مليون نسمة، وأكثر من 10 مليون شركة، و365,000 براءة محلية سارية (باستثناء براءات نماذج المنفعة وبراءات التصميم) و4,471,000 علامة تجارية محلية مسجلة وسارية. وعليه، يلتزم المكتب الإقليمي ببناء مواطن قوته في مجال الملكية الفكرية مستعينًا بـ "الحماية الأكثر صرامة، والابتكار الأكثر نشاطًا والبيئة الأفضل" من خلال الاستفادة الكاملة بالمزايا المناسبة والفعالة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (IPS) إنفاذًا إداريًا. ويرد أدناه موجز للجهود الرئيسية التي تبذلها سلطات الملكية الفكرية، مع التركيز على ثلاثة مجالات.

ثانيًا. الإنفاذ الإداري لحقوق الملكية الفكرية

2. نبذة عن الإنفاذ الإداري للملكية الفكرية

أنشئ نموذج "مزدوج المسار" يدمج الإنفاذ الإداري والقضائي لحقوق الملكية الفكرية استنادًا إلى قانون البراءات وقانون العلامات التجارية وغيرهما من القوانين ذات الصلة في الصين. ويتميز الإنفاذ الإداري بعدة مزايا منها الملائمة والكفاءة العالية والتكلفة المنخفضة مقارنة بالإنفاذ القضائي. فقد أنشأت سلطات الملكية الفكرية المسؤولة عن الإنفاذ الإداري لحقوق الملكية الفكرية في مجالي البراءات والعلامات التجارية على مستويات الإقليم والبلدية والمحافظة في مقاطعة تشجيانغ.

3. الإنفاذ الإداري للعلامات التجارية

لتطبيق الإنفاذ الإداري للعلامات التجارية، تتمتع سلطات الملكية الفكرية على جميع المستويات بالسلطة القانونية لعمل التحريات وإجراء التحقيقات وعمليات التفتيش في الموقع وختم البضائع أو ضبطها. وفي حالة تحديد تعدي، يحق لهذه السلطات اتخاذ التدابير وفقًا للقانون، التي تشمل الأمر بالوقف الفوري للأعمال المتعدية، ومصادرة السلع المتعدية وتدميرها، وفرض غرامة، وما إلى ذلك. ففي مقاطعة تشجيانغ، تضطلع سلطات الملكية الفكرية على جميع مستوياتها بالإنفاذ الإداري للعلامات التجارية من خلال اتباع نهجين. أولاً، يقدم صاحب العلامة التجارية أو الطرف المعني الأدلة ذات الصلة ويطلب من سلطة الملكية الفكرية رفع قضية للتحقيق والملاحقة القضائية. ثانيًا، تبادر سلطة الملكية الفكرية المحلية المعنية بإجراء عمليات تفتيش للإنفاذ بحكم منصبها. فعلى سبيل المثال، في 2024، أطلق المكتب الإقليمي تدبيرًا خاصًا بشأن حماية الملكية الفكرية تحت اسم رعد. وأثناء تنفيذه، تم تفتيش 1,132 شركة في جميع أنحاء المقاطعة، واكتُشفت ست حالات تعدي على علامات تجارية وقُدمت للتحقيق والملاحقة القضائية. وفي 2023، كانت حالات الإنفاذ الإداري للعلامات التجارية في مقاطعة تشجيانغ تستغرق 73 يومًا في المتوسط (باستثناء فترة التعليق القانونية)، مما كفّل لأصحاب العلامات التجارية حماية فعالة لسمعة علامتهم.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.



عمليات التفتيش لإنفاذ العلامات التجارية

4. الفصل الإداري في منازعات التعدي على البراءات

يجوز لحاملي البراءات أو الأطراف المعنية التماس الحماية القضائية لتسوية منازعات التعدي على البراءات (بما فيها ما يتعلق ببراءات الاختراع وبراءات نماذج المنفعة وبراءات التصميم) أو التقدم بطلب إلى سلطات الملكية الفكرية في جميع أنحاء مقاطعة تشجيانغ للفصل الإداري. وفي حالة ثبوت التعدي، يجوز لسلطة الملكية الفكرية أن تأمر المتعدي بوقف فعل التعدي وتدمير المعدات والقوالب المستخدمة في تصنيع المنتجات المتعدية. فمقاطعة تشجيانغ تعتبر أول مقاطعة في الصين تتمتع فيها كافة سلطات الملكية الفكرية على مستويات الإقليم والبلدية والمحافظة بسلطة إصدار الأحكام الإدارية في مجال البراءات. وعليه، منذ 2023، تمت تسوية 1,294 منازعة تعدي على براءات في مقاطعة تشجيانغ من خلال التحكيم الإداري، في مدة بلغت 53 يومًا في المتوسط (باستثناء فترة التعليق القانونية)، وهو ما يقل بنحو 70 في المئة عن قضايا الدعاوى المدنية المتعلقة بالبراءات.



الإجراءات الشفوية في التحكيم الإداري لمنازعات التعدي على البراءات

ثالثاً. تعزيز التآزر الفعال بين الإنفاذ الإداري والقضائي لحقوق الملكية الفكرية

5. إنشاء آلية إحالة بين الإنفاذ الإداري والإنفاذ القضائي

تنص اللوائح المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية وتطويرها في مقاطعة تشجيانغ، وهي اللوائح المحلية للمقاطعة، على آلية إحالة القضايا بين سلطات الملكية الفكرية والمؤسسات القضائية، تغطي مستندات القضايا والمعايير ونقل الأدلة وسير العمل لقضايا الملكية الفكرية بمختلف أنواعها. فعلى سبيل المثال، وقّع المكتب الإقليمي مع السلطة القضائية المحلية اتفاقاً إطارياً لإحالة القضايا، يمكن بموجبه نقل المنازعات المتعلقة بتعدي على البراءات في كلا الاتجاهين بين سلطات الملكية الفكرية والمحاكم بناء على طلب أصحاب البراءات، وهي ممارسة جرى الترويج لها على مستوى البلاد منذ 2021.



الاتفاقات الإطارية لإحالة القضايا الموقعة بين سلطات الملكية الفكرية والمؤسسات القضائية

6. إنشاء آلية فنية مشتركة لتقصي الحقائق

في 2023، اشترك المكتب الإقليمي والمحكمة الإقليمية والنيابة العامة الإقليمية والإدارة الإقليمية للأمن العام في إنشاء آلية فنية شاملة لتقصي الحقائق، تدمج التحقيق الفني للملكية الفكرية والتفتيش والاختبار والتقييم. فعلى سبيل المثال، وضع المكتب الإقليمي نظامًا للإدارة الإلكترونية للمحققين الفنيين، تتولى، من خلاله، إدارتنا الملكية الفكرية الإدارية والقضائية على مستوى الإقليم والبلدية والمحافظة إدارة المحققين الفنيين والمشاركة في إدارة القضايا وغيرهما من الأعمال. ويعمل حاليًا 245 محققًا فنيًا في مختلف إدارات مقاطعة تشجيانغ؛ وقد شاركوا في مداولة 351 قضية معنية بالملكية الفكرية. وساهمت آراؤهم الفنية حول تقصي الحقائق في تحسين جودة التعامل مع القضايا وكفاءته وخفض تكلفة تسوية منازعات الملكية الفكرية والتقاضى بشأنها.



تقصي الحقائق الفنية في قضايا الملكية الفكرية

رابعًا إقامة التعاون في مجال الإنفاذ مع جميع الأطراف المعنية

7. تعاون مُعزز في مجال الإنفاذ مع منصات التجارة الإلكترونية

يتعاون المكتب الإقليمي بنشاط مع الموقعين الإلكترونيين التجاريين تاوباو وتي مول وغيرهما من المنصات التي تديرها شركة علي بابا، بمقرها الرئيسي في تشجيانغ، للتعامل مع منازعات البراءات داخل تلك المنصات عبر الإنترنت بالكامل. ويضطلع المكتب الإقليمي، على وجه التحديد، بدورٍ توفيقٍ في هذه العملية. إذ يُعلم منصات التجارة الإلكترونية بالمنازعات التي تكتشف فيها سلطات الملكية الفكرية المحلية وجود تعدٍ على البراءات حتى تتمكن تلك المنصات من اتخاذ إجراءاتها بحذف المحتوى ذي الصلة أو حجبهُ أو فصله. وبهذه الطريقة، شكّلت آلية للتعاون في مجال الإنفاذ باستخدام الدورة التالية: منصات التجارة الإلكترونية ↔ المكتب الإقليمي ↔ 40 سلطة من سلطات الملكية الفكرية في جميع أنحاء البلاد ↔ المكتب الإقليمي ↔ منصات التجارة الإلكترونية. ومنذ 2014، تجاوزت منازعات البراءات التي تمت تسويتها باتِّباع هذا النهج التعاوني مجموع عدد قضايا التعدي على البراءات التي تم إيداعها وقبولها في المحاكم والإدارات الإدارية في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة نفسها.



عرض تقديمي لشركة علي بابا حول سياسة الامتثال للملكية الفكرية

8. التعاون والتبادل الدولي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

يتواصل المكتب الإقليمي بانتظام مع الشركات وجمعيات الصناعة وغرف التجارة والمجموعات الاجتماعية وغيرها من الكيانات ذات الصلة لتقديم المعلومات في الوقت المناسب عن التقدم المحرز في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المقاطعة، والتعرف بشكلٍ مباشر على مطالب أصحاب حقوق الملكية الفكرية المحليين والأجانب. ففي أكتوبر 2024، عقدت مناقشة مستديرة في مقاطعة تشجيانغ بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، نظمتها الإدارة الوطنية الصينية للملكية الفكرية واستضافها المكتب الإقليمي. وقد حضر الاجتماع مسؤولو الملكية الفكرية بالسفارات والقنصليات والمنظمات من ثمانية بلدان في الصين، وهي: النمسا والدنمارك وفرنسا واليابان وهولندا وبولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. كما نُظمت، خلال الاجتماع، زيارات ميدانية للدبلوماسيين إلى متحف الحرير الصيني، ومناطق إنتاج الشاي المميز بعلامة المنشأ الجغرافي في بحيرة لونغ جينغ الغربية، وسلطات الملكية الفكرية المحلية

ومواقع التجارة الإلكترونية المباشرة لفهم الإنجازات التي تحققت في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تشجيانغ، التي لاقت استحسان المشاركين، فهمًا أفضل.



مناقشة مائدة مستديرة عقدت في تشجيانغ لمسؤولي الملكية الفكرية بالسفارات والقنصليات في الصين

خامسا. الخلاصة

9. سيواصل المكتب الإقليمي في المستقبل العمل على الإنفاذ الإداري لحقوق الملكية الفكرية، وحماية حقوق الملكية الفكرية لحاملها المحليين والأجانب على قدم المساواة، وفقًا للقانون، وتوفير أفضل بيئة للابتكار وإجراء الأعمال للشركات العالمية بغية الاستثمار وممارسة الأعمال في مقاطعة تشجيانغ.

[نهاية المساهمة]

أدلة على المخاطر التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة للشركات الصغيرة والمتوسطة

مساهمة من إعداد السيد ياروسلاف مروفيك، محلل السياسات التجارية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس*.

ملخص

تلخص هذه المساهمة الأدلة التي تشير إلى الأثر الضار الناجم عن الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، باستخدام بيانات كمية عن مضبوطات السلع المقلدة (المزيفة) والمقرصنة. النتائج مقلقة. ويزيد التعدي على الملكية الفكرية بشكل كبير من خطر مغادرة الشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق بسبب تحول المزيد من أعمالها إلى أعمال غير مربحة، مما يؤدي إلى إغلاقها أو حتى إفلاسها. وقد جمعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية هذه الأدلة في إطار جهودهما المستمرة لرصد المخاطر المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة.

أولاً. مقدمة

1. الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة تهديداً كبيراً ومتزايداً في اقتصاد اليوم المعولم والقائم على الابتكار. ولا ينبغي الاستهانة بأثرها الضار على النمو الاقتصادي والابتكار وسيادة القانون، وفي نهاية المطاف، على الثقة في الأسواق العالمية التي من المفترض أن تعمل عملاً جيداً. وفي السنوات الأخيرة، جمعت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية أدلة على جوانب مختلفة من هذا الخطر. نُشرت النتائج في مجموعة من التقارير، بدءاً من التقرير المعنون: "التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة: رسم خرائط لتتبع الأثر الاقتصادي (2016)" ووسّع نطاق هذا العمل وحُدث في تقارير لاحقة، بما في ذلك التقرير المعنون "اتجاهات التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة (2019)"¹ وأيضاً التقرير التالي "التجارة العالمية في السلع المقلدة: تهديد مقلق (2021)".² وتشكل النتائج مصدر قلق كبير: حيث شكلت التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة ما يصل إلى 2.5 في المائة من التجارة العالمية في عام 2019؛ وعند النظر في الواردات إلى الاتحاد الأوروبي فقط، بلغت السلع المقلدة والمقرصنة ما يصل إلى 5.8 في المائة من الواردات. والأرقام مماثلة لتلك المسجلة في السنوات السابقة، ولا يزال الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة يشكل خطراً جسيماً على الاقتصادات الحديثة والمفتوحة والمعولمة. وفيما يلي النقاط البارزة والنتائج الرئيسية لتقرير³ جديد اشتركت في إعداده منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية، بعنوان "مخاطر الاتجار غير المشروع بالمنتجات المقلدة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم"، والذي يستند إلى التحليل السابق ويقدم معلومات كمية مفصلة عن قيمة الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً. مخاطر الاتجار غير المشروع بالمنتجات المقلدة المؤثرة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم

2. تشكل تجارة السلع المقلدة خطراً اجتماعياً واقتصادياً عالمياً طويل الأمد يمكن أن يؤثر على الإدارة العامة وكفاءة الأعمال التجارية ورفاه المستهلكين. وفي الوقت نفسه، فهي أيضاً مصدر دخل سهل لجماعات الجريمة المنظمة وتحد من النمو الاقتصادي عن طريق خفض إيرادات الأعمال التجارية وتقويض حافزها للابتكار.

3. يؤثر التقليد والقرصنة على جميع الصناعات ومعظم فئات المنتجات. وتعرض جميع الشركات، بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تستخدم الملكية الفكرية، مثل العلامات التجارية أو حق المؤلف أو البراءات أو التصميم، في نماذج أعمالها، لخطر التعدي على الملكية الفكرية.

4. في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة غالبية الأعمال التجارية وتمثل حوالي ثلثي إجمالي العمالة⁴. وعلى الرغم من أن درجة استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة للملكية الفكرية منخفضة نسبياً، إلا أن

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن رأي المؤلف ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

1 <https://euipo.europa.eu/tunnel->

websecure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/trends_in_trade_in_counterfeit_and_pirated_goods/trends_in_trade_in_counterfeit_and_pirated_goods_en.pdf

2 https://www.oecd-ilibrary.org/governance/global-trade-in-fakes_74c81154-en

3 Full report can be accessed at https://www.oecd.org/en/publications/risks-of-illicit-trade-in-counterfeits-to-small-and-medium-sized-firms_fa6d5089-en.html

4 <https://www.oecd.org/en/topics/sub-issues/sme-indicators-benchmarking-and-monitoring.html>

الشركات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة تسجل معدلات حيابة ملكية فكرية أعلى لأنها تبحث بنشاط عن طرق لتحسين المنتجات والخدمات والعمليات التجارية القائمة. وفي حين أن نسبة صغيرة فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة تسجل ملكيتها الفكرية، فإن معظم الشركات التي تسجل الملكية الفكرية قد شهدت تأثيراً إيجابياً نتيجةً لهذا التسجيل. وما هو أكثر شيوعاً، هو أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حقوق ملكية فكرية مسجلة أفادت بأن التسجيل أدى إلى تحسين سمعتها أو صورتها (ذكرها 60 في المائة من المجيبين)، وبأنه قد وفر لها حماية أفضل للملكية الفكرية (58 في المائة) وبأنه قد حسن آفاق أعمالها على المدى الطويل (48 في المائة).⁵

5. أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تسجيل ملكيتها الخاصة هو ردع الانتهاك ومنع الشركات الأخرى من نسخ منتجاتها أو خدماتها. ومع ذلك، فإن ما يصل إلى 40 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي لا تراقب أسواقها بحثاً عن الانتهاكات المحتملة لملكية الملكية الفكرية الخاصة بها.

6. وتسلب بيانات الإنفاذ الضوء على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تتأثر بالتقليد. ويستهدف المقلدون جميع أنواع السلع المبتكرة التي تنتجها الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الآلات الكهربائية والإلكترونيات والملابس والسلع العصرية والعطور ومستحضرات التجميل، فضلاً عن كون اللعب والألعاب هي الأكثر استهدافاً. وعلاوة على ذلك، يكون العديد من هذه السلع المقلدة دون المستوى المطلوب، مما يشكل تهديدات على صحة المستهلكين وسلامتهم.

7. تدخل معظم السلع المقلدة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة إلى السوق عن طريق البريد من الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة (الصين). ومراكز العبور التي يستخدمها المجرمون لتهريب هذه السلع المقلدة أقل عدداً من المراكز المستخدمة لتهريب البضائع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية للشركات الكبرى.

8. وفي السنوات الأخيرة، تم شراء ما يقرب من نصف المنتجات المقلدة المضبوطة التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والموجهة إلى سوق الاتحاد الأوروبي من خلال منصات إلكترونية. وهذا يسلط الضوء على تحول كبير في طريقة توزيع السلع المقلدة، حيث أصبحت التجارة الإلكترونية قناة رئيسية لبيعها وتوزيعها.

9. وتُستكمل الصورة النابعة من بيانات الحجز الجمركي ببيانات من الدراسة الاستقصائية للجنة الحسابات المتصلة بالشركات الصغيرة والمتوسطة التي أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي. وتوضح البيانات أن 15 في المائة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حقوق الملكية الفكرية قد تعرضت لانتهاك، وارتفعت النسبة إلى ما يقرب من 20 في المائة بالنسبة للشركات المبتكرة. وقد يكون هذا المعدل أقل من النسب المحسوبة، بالنظر إلى أن 40 في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تراقب الأسواق بحثاً عن منتجاتها المقلدة. ومع ذلك، وفي ظل تزايد تواتر انتهاكات الملكية الفكرية، تظهر الشركات الصغيرة والمتوسطة وعياً أكبر بالحاجة إلى حماية ملكيتها الفكرية. ويؤثر التقليد على المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدة طرق، بما في ذلك خسارة في حجم المبيعات، والإضرار بالسمعة، وفقدان ميزتها التنافسية.

10. وفيما يتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية، يعد تقديم إشعارات الإزالة إلى منصات الإنترنت الطريقة الأكثر شيوعاً بين الشركات الصغيرة والمتوسطة لردع التقليد. ومع ذلك، فإن 11 في المائة من الشركات الصغيرة التي انتُهكت ملكيتها الفكرية لا تنفذ حقوقها لأنها ترى أن إجراءات الإنفاذ معقدة للغاية وطويلة ومكلفة.

11. ويميل الأثر الضار لانتهاك الملكية الفكرية على أداء الأعمال إلى أن يكون أكثر خطورة على الشركات الصغيرة والمتوسطة منه بالنسبة للشركات الكبيرة. وفي حين أن هذه الشركات لديها الخبرة والقدرة على التعامل مع هذه المخاطر وقد تكون قادرة على التغلب على أثر الانتهاك، فقد لا يكون لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الموارد الكافية للتعويض عن الضرر الاقتصادي الناجم عنها. ويُجري جمع المزيد من البيانات من أجل إقامة صلة راسخة بين حجم الأعمال التجارية (الشركات الكبرى مقابل الشركات الصغيرة والمتوسطة) واحتمالية بقائها في حالة انتهاك ملكيتها الفكرية، ولكن ثمة بالتأكيد علاقة بين بقاء هذه الشركات وحجم الأعمال (أو بالأحرى استقلال الشركة الصغيرة عن الشركات الأخرى) ضمن فئة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

12. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على تأمين حماية فعالة للملكية الفكرية وإنفاذها، لأن العلامات التجارية لها نطاق جغرافي محدود، وغالباً ما تكون الحماية غير صالحة في الأسواق الأخرى التي قد يحدث فيها التعدي. وأخيراً، غالباً ما تفتقر المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الموارد أو القدرة على رصد هذه التهديدات أو وضع تدابير مضادة فعالة.

⁵ <https://euipo.europa.eu/tunnel->

13. ووفقًا للتحليل الاقتصادي القياسي في هذه الدراسة، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي انتهكت ملكيتها الفكرية تقل احتمالات بقائها بنسبة 34 في المائة عن الشركات التي لم تتعرض لانتهاك الملكية الفكرية.⁶ بعبارة أخرى، تزيد انتهاكات الملكية الفكرية إلى حد كبير من خطر خروج الشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق. وينطبق ذلك بصفة خاصة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأصغر حجمًا والمستقلة.

ثالثًا. استنتاج

14. يتسبب الاتجار غير المشروع بالسلع المقلدة في أضرار اقتصادية تظهر من خلال تقليل المبيعات والأرباح وتثبيط حوافز الابتكار في الصناعات المشروعة. تناول التقرير الخاص بمخاطر التجارة غير المشروعة في المنتجات المقلدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأضرار التي تلحق بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بسبب هذه التجارة. وتُعلم الأدلة القوية على حجم ونطاق المخاطر والاتجاهات ذات الصلة صانعي السياسات بالحاجة إلى إدراج عناصر مكافحة-التقليد في مجموعات السياسات المصممة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

[نهاية الوثيقة]